الحدث

هل يتبنى لبنان الفدرالية لمنع التقسيم؟ ص٩

في هذا العدد

-حزب الله يبحث عن شريك ص٢

-مَن يُنزل «حزب الله» عن شجرة الجنوب؟ص٣

Club Mont Zahlé Québec

-ميشال شهوان : نعقد آمالنا على جيل الشباب ص ٥

-تاريخ اجتياحات إسرائيل للبنان ص٦

-الوطنيون الاحرار: «ننحني إجلالاً لشهدائنا» ص٨

Num 283, le 8 juillet 2024

الحدث

حزب الله يبحث عن شريك

رؤوف نجم

ساهمت الحرب في أوكرانيا بزيادة مخاوف الأوروبيين من امتداد النزاع إلى بلدان أخرى في القارة، مما دفعهم إلى تقليل الاهتمام بالشؤون الدولية خارج حدودهم. هذا التخوف تعزز مع ارتفاع معدلات اللجوء والتدفق المستمر للاجئين الأوكرانيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، مما أثقل كاهل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الحرب في اضطراب سلاسل التوريد العالمية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وزيادة التضخم في الاقتصادات الأوروبية. هذا الواقع فرض على الدول الأوروبية تركيز جهودها على تعزيز أمنها الداخلي وتوفير استقرار اقتصادي لمواطنيها.

وتشهد الولايات المتحدة من جهتها، أجواء انتخابية تطغى على كل ما عداها، حيث ينصب تركيز السياسيين والإعلام على التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة. هذا الانشغال أدى إلى تراجع الاهتمام بالقضايا الدولية، حيث الإدارة الأمريكية مشغولة بتأمين القاعدة الانتخابية والتركيز على القضايا الداخلية مثل الاقتصاد والهجرة.

في فرنسا، جاءت نتائج الانتخابات لتُظهر الاختلاف الكبير بين الناخبين، مما سيستلزم وقتاً وجهداً كبيرين لإعادة ترتيب البيت الداخلي بعد تشكيل الحكومة الجديدة، في حين تواجه بريطانيا تحديات نتائج انتخاباتها الأخيرة . إيران أيضاً كانت منشغلة بانتخاباتها الرئاسية.

في أثناء كل هذه التطورات، كان حزب الله مستمراً في تعزيز قدراته العسكرية والبشرية، حيث استغل الوضع الدولي والإقليمي لصالحه. ازدادت قوة الحزب بشكل ملحوظ، مما جعله قوة يُحسب لها ألف حساب في المنطقة. هذا التطور أجبر إسرائيل على إعادة التفكير في استراتيجيتها تجاه حزب الله، حيث بات التفاوض خياراً مفضلاً لتجنب مواجهة عسكرية قد تكون مكلفة للغاية.

فقد أظهرت حرب غزة عجز الكيان الإسرائيلي عن إنهاء ظاهرة حماس بشكل كامل. هذه الحرب كشفت محدودية القدرات الإسرائيلية في القضاء على الحركات المسلحة في ، حيث تبين أن حماس تمتلك قدرة على الاستمرار والتكيف رغم الضربات الإسرائيلية غزة المتكررة. بالمقابل، يُعتبر حزب الله تهديداً أكبر بكثير لإسرائيل من حماس سواء من حيث العديد أو السلاح. هذا التهديد دفع إسرائيل إلى تفضيل التفاوض مع حزب الله بدلاً من الدخول في مواجهة مباشرة قد تكون نتائجها أكثر قسوة على إسرائيل مقارنةً بتداعيات حرب غزة.

اذاً ساهمت الظروف الدولية وغياب أي ند لحزب الله داخلياً وعربياً في فسح المجال للحزب ليكون المقرر الوحيد في الشؤون الداخلية والتفاوضية الدولية. فقد تمكن حزب الله من استغلال الضعف السياسي والاقتصادي في لبنان، إضافة إلى التشتت الدولي الناتج عن الأحداث العالمية المختلفة، ليعزز من هيمنته وسيطرته على المشهد السياسي اللبناني والإقليمي، و بات القوة الرئيسية التي تتحكم في القرارات السيادية والمفاوضات الدولية المتعلقة بلبنان، مما جعله لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاوزه في أي تسوية إقليمية أو دولية تخص لبنان.

ولكن هل يقبل حزب الله اختصار كل الأطراف اللبنانية؟

يعرف الحزب تماماً ان ليس بامكانه اختذال الأطراف الأخرى الى ما لا نهاية وهو في حاجة الى غطاء داخلي يضفي عليه شرعية دولية معترفاً بها دون ان يمس ذلك باستراتجيته واجندته السياسية، ولذا يستمر في اظهار ليونة داخلية من وقت الى آخر من خلال حليفه الثابت مؤقتاً -حركة أمل-وحليفه المتحرك حسب الحاجة-التيار الوطني.

أما ما هو في حاجة قصوى اليه فرئيس جمهورية يطمئن اليه ويعمل معه ومن خلاله حفاظاً على مكتسباته السياسية والمالية داخل الدولة وعلى المناصب التي حصل عليها لجماعته.

مَن يُنزل «حزب الله» عن شجرة الجنوب؟

اندريه قصاص

المعلومات المتوافرة عن المفاوضات الجارية بالنسبة إلى الوضع القائم في قطاع غزة لا توحي بكثير من التفاؤل، وإن كان البعض يعتقد أن الحرب بمعناها العسكري قد انتهت فعليًا من دون أن تتضح معالم المرحلة التي ستلي، مع تأكيد تل أبيب أن عمليتها الأمنية لن تتوقف. وهذا يعني أن ملاحقة إسرائيل لقادة حركة "حماس" ستتواصل، سواء أكانوا داخل القطاع أو خارجه. ولكن يبقى السؤال عن وضع الجبهة الجنوبية بعد وقف الحرب الهمجية في غزة من دون جواب واضح، خصوصًا أن "حزب الله" لن يعود لديه الحجّة الكافية للإبقاء على سخونة الجبهة بعد زوال السبب الأساسي، الذي جعله يفتح هذه الجبهة، وهو مساندة الغزاويين في مواجهتهم للآلة الإسرائيلية، وإن كان خصوم "الحزب" يُتهمونه بأنه ورّط لبنان بحرب لغير الأسباب المعلنة، والتي يعتبرونها غير مقنعة وغير مجدية من حيث النتائج.

وعلى رغم هذه الأجواء الضبابية فإن اللقاءات التي يعقدها نائب الأمين العام لـ "حزب الله" الشيخ نعيم قاسم مع نائب مدير المخابرات الألمانية أولي ديال قد توصل إلى نتيجة محتملة، وإن لم يكن لمفاعيلها مواقيت محدّدة وقريبة، لأن التفاوض مع "الحزب" له شروطه وقواعده ومقتضياته ومفاعيله الآنية والمستقبلية، وإن كانت تجربة المخابرات الألمانية في مفاوضاتها السابقة مع "حارة حريك" أدّت إلى انفراجات نسبية في وقت لم تؤدِّ أي مفاوضات غربية أخرى إلى أي نتيجة، بل زادت الأمور تعقيدًا.

وفي اعتقاد الذين يتابعون التحرّك الألماني في اتجاه "حزب الله"، وإن من بعيد، أن الأمور متجهة نحو انفراجات لم تكن متوقعة من قبل، ولكن الأهمّ من كل هذا ما يدور في خلد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وما الذي يسعى إليه بالنسبة إلى الجبهة الجنوبية بعد هدوء جبهة غزة، وهل سيتجاوب مع المسعيين الأميركي والفرنسي عبر آموس هوكشتاين وجان ايف لودريان، وهل سينجح الألماني في السياسة كما نجح في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ بالأمن عندما كان التفاوض محصورًا برئيس وحدة الارتباط والتنسيق الحاج وفيق صفا، وحينما كان الجانب الألماني وسيطاً بين "الحزب" وتل أبيب لتنفيذ صفقتي تبادل الأسرى الشهيرتين؟

ما يهمّ الجانب الألماني في الوقت الحاضر هو معرفة خطة "حزب الله" بعد انطلاق المرحلة الثالثة من الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، والتعرّف إلى موقفه، تمامًا كما كان همّ هوكشتاين عندما طرح على الرئيس نبيه بري الخطة الأميركية القاضية بسحب مقاتلي "المقاومة الإسلامية" إلى العمق الجنوبي بما يوازي العشرة كيلومترات. وهذا ما رفضته "حارة حريك" في حينه، متمسكة بخيار مواصلة عملياتها انطلاقًا من مواقعها الحدودية المتقدمة ما دامت الحرب مستعرة في غزة.

فهل ينجح الألماني في المساهمة بمساعدة "حزب الله" على النزول من شجرة الجنوب حيث فشل الآخرون، وهل يمكن أن تشهد المرحلة المقبلة مفاوضات من نوع آخر بين برلين و"حارة حريك" على خلفية ما سينتج عن المرحلة الثالثة من الحرب الإسرائيلية على غزة؟ أسئلة كثيرة، ولكن الأجوبة عنها تبقى رهن التطورات الميدانية في غزة، خصوصًا أن تل أبيب لا تزال تناور في ما خصّ المرحلة الثالثة من حربها، التي لا حدود لها ولا أفق سياسي، أو بمعنى آخر أنها لا تسعى إلى المساهمة في التجاوب مع المساعي الدولية في محاولة لـ "ترتيب" البيت الفلسطيني الداخلي. فما هو أكيد بالنسبة إلى المجتمع الدولي، وبالأخص بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية أن من كان الأداة الفعلية لنشوب "حرب العصر" لن يستطيع بالتأكيد أن تكون له مساهمات في صنع السلام، أي رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو من جهة، وقادة "حماس" من جهة ثانية، على أن يبقى موضوع "حزب الله" موضوعًا على رفّ التسويات المؤجلة في انتظار اكتمال حلقاتها مع وصول مسعود بزشكيان إلى رئاسة الجمهورية الإيرانية.

لبنان الافضل والأجمل

ايلي ماروني
(وزير سياحة سابق
نائب عضو في كتلة
الزراعة والسياحة
اللبنانية)

مع قدوم فصل الصيف مع ما يرافقه من إتكال على هذا الموسم لجذب المغتربين والسواح لجذب المغتربين والسوّاح لدعم وتعزيز الدورة الاقتصادية نعود إلى السؤال التقليدي. هل لبنان مؤهل للجذب السياحي وهل بنيته التحتية صالحة لسياحة ناجحة ومستمرة. في الحقيقة لبنان غني بمقدرات الجلب السياحي التي تستمر طوال ايام السنة من السياحة البيئية إلى التاريخية. سياحة الاثار النادرة الخالدة إلى السياحة الدينية وسياحة المؤتمرات وطب التجميل وسياحة الطقس المميز واللقمة الجيدة وحسن الاستقبال وسياحة السهر والإقامة في المشاريع المميزة والمجمعات الرائعة..... ولكن..... هل عملت الحكومات المتعاقبة على حماية هذا القطاع وتفعيله لما يقدم من منافع مالية على كافة المستويات فلا الطرقات صالحة ولا الاتصالات ولا المراقبة للفنادق والمطاعم ولا استقرار سياسي ولا استقرار أمني اي ما معناه ليس هنالك من بيئة تحتية لانجاح السياحة وهذه الايام زادة مصيبة المطار والمرفأ كبوابات دخول إلى لبنان لا تتمتع بأي مواصفات للبنية التحتية المطلوبة . كذالك كثرت هذه الأيام الجمعيات التي تقول أن موضوعها الانماء السياحي والتي نأمل منها الكثير وأن تسلط الاضواء على مناطق لبنانية في كل المحافظات صالحة للاستقطاب السياحي وبانتظار نتائج ما أعلنت عنه نترك التعليق للأيام مع أمنية النجاح. السياحة ثروة لبنان التي لاتنضب وهي منابع نفطه الدائمة وعلى الحكومات المستقبلية أن تأخذ في اعتباراتها إنجاح وزارة السياحة والمغتربين ودعمها والتنسيق معها لتنفيذ كل الخطوات الايلة لانجاح مصدر الرزق هذا لكل اللبنانيين. وأنا شخصيا قلت الكثير عن الرؤية لصناعة السياحة وجلت نصف الكرة الأرضية ووجدتها رائعة ونظيفة ومراقبة وجاذبة لكني تأكدت بعد كل زيارة أن لبنان بلد العجائب الجميلة والآثار الخالدة بلد القديسين البلد الذي لا يموت فبربكم انقذوا لبنان . وانقذوا القطاع السياحي فيه لان هذا هو الرافعة المالية لاقتصادنا ونقلوا للكون كله الصورة الجميلة عن بقاعنا وجنوبنا وشمالنا وجبلنا وعن بيروت أم الشرائع. اثناء كنت وزير للسياحة وضعت برنامجاً صالحاً لكل السنوات أسميته رؤية لصناعة السياحة في لبنان لكن الوقت لم يسمح لي بتنفيذه..... وكنت كل مرة تؤلف حكومة أزور وزير السياحة فيها وأقدم له هذا البرنامج..... أين أصبح في أرشيف الوزارة او ضاع كما ضاع الوطن سنظل نعمل ونصرخ لندافع عن حق لبنان الجميل بالحياة والسياحة أول طريق لحياته.

Club Mont Zahlé Québec

ميشال شهوان : نعقد آمالنا على جيل الشباب

تواصل جريدة الحدث-كندا نشر آراء الفعاليات والمثقفين المهتمين بأمور الجالية اللبنانية في كندا عموما ومونتريال خصوصاً. اليوم ننشر رأي السيد ميشال شهوان رئيس نادي مون زحلة كيبيك الذي نشأ مؤخراً للاهتمام بالامور التي تتعلق بمدينة زحلة وامور شباب زحلة في الاغتراب فماذا قال:

في البداية، بإسمي الشَّخصي ونيابةً عن

Club Mont Zahlé Québec أتوجَّه بالشكر الجزيل إلى جَريدة الحدث للعمل الدؤوب الذي تقوم بهِ لمعالجة العديد من هموم الجالية في الإنتشار، ونشر رسالة المحبَّة والوفاق.

بالنسبة لوضع الجالية حالياً، نحن اللبنانيون أتينا من بلد يُعَدْ من أكثر دول الشرق الأوسط بل والعالم تنوعًا من النواحي الحضارية والثقافية والدّينية، إذ يوجد فيه أكثر من ثماني عشرة طائفة معترف بها من قبل الحكومة والعديد من الأحزاب والحركات والتيارات السياسية داخل مساحة لا تتعدّى أل١٠٤٥٢ كلم مربّع. ألغاية من كل هذه المقدّمة لأقول أنّنا شعب معتاد على العيش ضمن بيئة متنوعة ومعروفون بتأقلمنا السّريع بأي مجتمع ننتقل للعيش بكنفه، نحترم عاداته وتقاليده لدرجة الإنصهار به في بعض الأحيان، ومتميزون بوفائنا وعرفان الجميل له.

وبصفتي الشخصيّة أعتقد أنَّ المناخ الجاليوي اللبناني في كيبيك يسمح لكل فرد بتحقيق أحلامه ليكون عنصرًا منتجًا وفخورًا بإنتمائه إلى كل من كندا ولبنان، وهذا التناغم بين الإنتمائين يخلق تكاملاً بدلاً من التناقض ممّا يعزِّز الإندماج المجتمعي والهويّة الثنائية.

وبصفتي ناشطًا إجتماعيًا وجاليويًا أمارس بحريّة إلتزامي كمواطن كندي من أصول لبنانية في مجالات ألعمل ألسياسي، ألإجتماعي والإقتصادي. كما والتّعاون مع الجماعة الّتي أنتمي إليها، يُعزّز هذا الإلتزام، ممّا يدُل على أنَّ اللبنانيين في كيبيك يمكنهم ألمشاركة ألفعالة في المجتمع الكندي مع الحفاظ على هويتهم الأصلية.

ولكن، وللأسف ألجالية اللبنانية ، وبرغم كل النّجاحات التي تحقّقها في كافة المجالات ، وغالبًا ما الطبع يغلب التطبُّع، ننقل مشاكلنا وإنقساماتنا ألطائفيّة والسياسية التي نعاني منها في بلدنا الأم إلى حيث تحُطُّ رحالنا، وكأن قدرنا نحن اللبنانيون أن لانعرف طعم العيش بسلام، كما والبعض يرفض التأقلم وبل أكثر يحاول ان يفرض معتقاداته وعاداته على الغير وعلى البلد المضيف، ممّا يخلق التشرذم والإنقسامات بدل الوحدة، رغم المحاولات العديدة التي يقوم بها مسؤولون روحيون وزمنيون.

أمّا بالنسبة لدورنا لتصحيح هذا الوضع، لا أريد أن أكون سوداوي الرؤية، ولكن لا أجد أملاً للتغيير بالوقت الحالي بل الحل الوحيد ألذي نعقد عليه أمالاً كبيرة هو جيل الشباب الصَّاعد والذي لم يتسنَّى له أن يمر بنفس الظروف التي مررنا بها من حروب ومآسي وإنقسامات.

لذلك يجب إنشاء جيل من الشباب الواعي، المسؤول، القادر على مواجهة تحديّات الحياة بثقة وإصرار والمساهمة الفعّالة في بناء مجتمعهم ووطنهم بكل حبٍّ وإخلاص مترفعين عن كل إنتماء سياسي أو طائفي يضرّ بمصلحة الوطن والمواطن.

نسعى أن Mont Zahlé Québecونحن كنادي يكون شبابنا أمناء على ما تربّوا عليه من قِيَم وأن يكونوا مخلصين لأهلهم ولمدينة أجدادهم زحلة وللمجتمع الكندي الرحب والآمن الذي يتيح لهم الفرصة للترقي وتحقيق أحلامهم الكبيرة. وأننا نرغب في أن يكون حنينهم للوطن وزحلة ليس مجرد عواطف عابرة، بل مرتكزًا على الدعم المدروس والمنتظم ممّا يسهم في بناء مستقبل أفضل لهم ولمجتمعهم .

CLUB MONT-ZAHLE QUEBEC

تاريخ اجتياحات إسرائيل للبنان.. من تفجير الطائرات المدنية إلى ما بعد طوفان الأقصى

على مدى عقود تعرض لبنان -جزئيا أو كليا- لاجتياحات وحروب وعمليات عسكرية إسرائيلية كان هدفها الرئيسي ملاحقة حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين ولبنان.

وبدأت الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية منذ عام ١٩٦٨، حين شنت إسرائيل هجوما على مطار بيروت الدولي، وأعقبتها عمليات كبيرة مثل عملية الليطاني وعملية "عناقيد الغضب" عام ١٩٩٦، واجتياح لبنان عام ١٩٨٢، وحرب يوليو/تموز ٢٠٠٦.

وإضافة إلى ذلك، نفذ الاحتلال سلسلة اغتيالات في الأراضي اللبنانية لكبار قادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الجهاد الإسلامي وغيرها من الفصائل.

أسباب الاجتياحات الإسرائيلية

كان التدخل العسكري الإسرائيلي في لبنان بحجة ضرب قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء منطقة عازلة بعرض ١٠ كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية، وذلك في أعقاب العملية التي نفذتها المناضلة الفلسطينية دلال المغربي يوم ١١ مارس/آذار ١٩٧٨ على حافلتين إسرائيليتين قرب تل أبيب، مما أسفر عن مقتل ٣٧ إسرائيليا.

كما كانت الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت شرارتها في أبريل/نيسان ١٩٧٥ سببا مباشرا في استنزاف طاقات القوى الوطنية اللبنانية، وخلق تحالفات متقلبة بين الأطراف اللبنانية التي تفرقت بشكل أضعف لبنان وجعله بلدا رخوا أمام اجتياح إسرائيلي لأراضيه.

أبرز الحروب الإسرائيلية على لبنان:

هجوم على مطار بيروت

يوم ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٨، شنت إسرائيل هجوما على مطار بيروت الدولي انتقاما لما قيل يومها إنها عملية اختطاف طائرة كانت متجهة من تل أبيب إلى روما، نفذتها المقاومة الفلسطينية.

دخلت وقتها وحدة كوماندوس إسرائيلية مطار بيروت وألصقت عبوات ناسفة بطائرات الشرق الأوسط التابعة للبنان وفجرت ١٣ طائرة مدنية، وقد كان ضمن تلك الوحدة بنيامين نتنياهو، الذي أصبح في ما بعد رئيسا لوزراء إسرائيل عدة مرات.

اغتيال ٣ من كبار قادة حركة فتح

في التاسع من أبريل/نيسان ١٩٧٣ نفذت إسرائيل أولى عمليات التصفية في صفوف القادة الفلسطينيين، في عملية ليلية نفذتها بشارع فردان في بيروت.

سميت هذه العملية «فردان» أو عملية «ينبوع الشباب»، واغتال الاحتلال خلالها ٣ من كبار قادة حركة فتح، هم كمال نصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار.

وقد ردت حركة فتح على تلك الاغتيالات بعملية في قلب تل أبيب عرفت بـ«عملية سافوي»، ونفذتها مجموعتان من الفدائيين وخلفت مقتل وجرح نحو ١٠٠ إسرائيلي ما بين عسكري ومدني.

عملية الليطاني

في مارس/آذار ١٩٧٨، شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب لبنان تحت اسم «عملية الليطاني» لطرد الفصائل الفلسطينية المسلحة من المنطقة الحدودية، وذلك بعد هجوم شنته مجموعة فلسطينية قرب تل أبيب. خلال العملية -التي استمرت ٨ أيام- اجتاح نحو ٢٥ ألف جندي إسرائيلي جنوب لبنان، وأسفرت عن مقتل ١٨ جنديا إسرائيليا وجرح ١١٣، واستشهاد نحو ٣٠٠ مقاتل فلسطيني.

كما استشهد نحو ١١٠٠ مدني لبناني وأصيب أكثر من ألفين آخرين، ونزح ما بين ١٠٠ ألف و٢٥٠ ألف شخص من منازلهم. وتبعها إنشاء الحزام الأمني في جنوب لبنان.

الاجتياح الإسرائيلي للبنان (حرب لبنان الأولى)

غزت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ تحت اسم عملية «سلام الجليل» بأمر من حكومة مناحيم بيغن، التي تذرعت بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن من قبل مجموعة فلسطينيّة منشقة. وحددت هدفا لهذا الاجتياح العسكري هو القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وتمرير مشروع الحكم الذاتي في المناطق الفلسطينية المحتلة، والتوصل إلى «معاهدة سلام» مع لبنان.

بدأ الاجتياح في السادس من يونيو/حزيران ١٩٨٢، حين دخلت القوات الإسرائيلية إلى جنوب لبنان واحتلت مناطق صور والنبطية وحاصبيا والشوف خلال يومين، ثم وصلت إلى ضواحي بيروت في العاشر من يونيو/حزيران واحتلت قصر بعبدا (القصر الرئاسي اللبناني) يوم ١٣ يونيو/حزيران ١٩٨٢.

في يوليو/تموز ١٩٨٢، فرضت القوات الإسرائيلية حصارا شديدا على بيروت الغربية، مما أدى إلى كوارث إنسانية، حيث تعرضت المدينة لقصف مكثف بأشكال متعددة من القنابل. ووفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، فقد بلغ عدد الضحايا المدنيين ٢٦ ألفا و٥٠٦، منهم

١١ ألفا و٨٤٠ طفلًا، و٨٦٨ امرأة، كما أصيب ٢٩٩٤ شخصا بحروق خطيرة بسبب استخدام الاحتلال القنابل الفوسفورية.

وعانت بيروت من انقطاع المياه والكهرباء، حتى انتهاء المأساة يوم ١٩ أغسطس/آب ١٩٨٢ بعد أن نجح المبعوث الأميركي فيليب حبيب في تمرير خطته القاضية بإجلاء الفلسطينيين خارج لبنان تحت غطاء دولي (فرنسي، إيطالي، أميركي).

وفي اليوم نفسه الذي اغتيل فيه الرئيس اللبناني بشير الجميل -أي ١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٨٢- دخلت القوات الإسرائيلية من جديد بيروت الغربية مطوقة مخيم صبرا وشاتيلا فيما بين ١٦ و١٨ سبتمبر/أيلول وارتكبت فيه مجزرة قتل فيها أكثر من ١٣٠٠ شهيد من بين الألفين القاطنين في المخيم.

انسحاب جزئي وتأسيس الشريط الحدودي

عام ١٩٨٥، انسحبت إسرائيل جزئيًا من لبنان، ولكنها احتفظت بمنطقة أمنية حدودية في جنوب لبنان بالتعاون مع جيش لبنان الجنوبي (بقيادة أنطوان لحد).

عملية «تصفية الحساب»

في يوليو/تموز ١٩٩٣، وردا على الهجمات الصاروخية لحزب الله على المستوطنات الشمالية في إسرائيل، أطلق جيش الاحتلال عملية عسكرية باسم «تصفيه الحساب».

استهدفت العملية مناطق في جنوب لبنان ووسطه وشماله، وصولا إلى ضواحي بيروت، شاركت فيها القوات البرية والجوية.

واستمرت هذه العملية ٧ أيام، وأسفرت عن استشهاد ١٢٠ لبنانيا ومقتل ٢٦ إسرائيليا.

عملية «عناقيد الغضب»

بين ١١ و٢٧ أبريل/نيسان ١٩٩٦ شنت إسرائيل عدوانا عسكريا جديدا على لبنان، تحت اسم «عناقيد الغضب»، شاركت فيه جميع قطاعات الجيش البرية والبحرية والجوية، وبلغ إجمالي الغارات الإسرائيلية في أثناء العملية ١٣٩ غارة.

ويوم ١٨ أبريل/نيسان، ونتيجة لكثافة القصف ودمويته، هرب مئات اللبنانيين -معظمهم نساء وأطفال- من جحيم القصف إلى مركز تابع لقوات الأمم المتحدة بقرية قانا، إلا أن إسرائيل قصفتهم بلا هوادة، وارتكبت مجزرة قانا، التي كان إجمالي ضحاياها خلال أسبوعين ١٧٥ شهيدا و٣٠٠ جريح، مع نزوح عشرات الآلاف وتدمير واسع في المنشآت.

الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان

في مايو/أيار ٢٠٠٠، انسحبت إسرائيل بشكل كامل من جنوب لبنان، منهية احتلالا استمر ٢٢ عاما. وجاء الانسحاب تحت ضغط المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله.

حرب لبنان الثانية

يوم ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٦، هاجم حزب الله دورية للجيش الإسرائيلي وخطف جنديين وقتل ٣ آخرين، فشنّ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية استمرت ٣٤ يوما حتى يوم ١٤ أغسطس/آب، وعرفت هذه الحرب باسم «حرب تموز»، واستشهد فيها أكثر من ١٣٠٠ لبناني.

الاشتباكات الحدودية

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، وقعت اشتباكات حدودية بين حزب الله وإسرائيل بعد هجوم للحزب على دورية إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا، مما أدى إلى مقتل جنود إسرائيليين. جاء هذا الهجوم ردا على اغتيال إسرائيل قادة من حزب الله في سوريا.

ورد الجيش الإسرائيلي بإطلاق أكثر من ٥٠ قذيفة على قرى مجيدية وعباسية وكفرشوبا قرب مزارع شبعا.

ما بعد عملية طوفان الأقصى

ارتفعت وتيرة العمليات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله منذ عملية طوفان الأقصى التي شنتها المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ على مستوطنات غلاف غزة، والتي تلاها عدوان إسرائيلي على قطاع غزة استمر عدة أشهر.

وشهدت جبهة جنوب لبنان تصاعدا في حدة الاشتباكات، وسط تحذيرات دولية من أن إسرائيل ستحوّل أنظارها من غزة إلى لبنان.

وعلى وقع تهديدات من مسؤولين إسرائيليين بتوسيع الهجمات على الأراضي اللبنانية ما لم ينسحب مقاتلو الحزب بعيدا عن الحدود.

واغتالت إسرائيل القيادي في حزب الله سامي طالب عبد الله يوم ١١ يونيو/حزيران ٢٠٢٤ في بلدة جويّا في جنوب لبنان.

كما اغتالت يوم ٣ يوليو/تموز ٢٠٢٤ محمد نعمة ناصر الملقب بـ«الحاج أبو نعمة»، وهو ثاني أرفع مسؤول عسكري في الحزب في غارة على سيارة ببلدة الحوش جنوب لبنان.

الخسائر البشرية

عملية الليطاني: قُتل نحو ١١٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين وأصيب أكثر من ألفين.

الاجتياح الإسرائيلي للبنان (حرب لبنان الأولى): قُتل نحو ٢٠ ألف شخص، أغلبهم مدنيون.

عملية تصفية الحساب: قُتل فيها نحو ١٢٠ شخصا، معظمهم من المدنيين.

عملية عناقيد الغضب: قُتل فيها نحو ١٧٥ شخصا، معظمهم من المدنيين، و٣٥١ جريحا.

حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦: قُتل نحو ١٣٠٠ شخص (معظمهم من المدنيين اللبنانيين).

ما بعد ٢٠٠٦: مواجهات متقطعة حتى ٢٠٢٤: ضحايا متفرقون من الاشتباكات المتقطعة والغارات الجوية، يقدرون بالمئات.

الوطنيون الاحرار: «ننحني إجلالاً لشهدائنا»

تحت عنوان "*ننحني إجلالاً لشهدائنا"* أقام حزب الوطنيّين الأحرار احتفالاً في طبرجا، نظمتهُ مفوضية كسروان الفتوح في الحزب وحضره حشدٌ من الشخصيات السياسية والفعاليات وقياديّين حاليين وسابقين وأهالي الشهداء. بعد القداس الإلهي عن راحة انفس شهداء نمور الاحرار، في كنيسة مار جرجس، أضاء رئيس الحزب النائب كميل شمعون الشعلة ووضع إكليلاً من الزهر امام النصب التذكاري، ثم انتقل المحتفلون إلى باحة فرع طبرجا، حيث رحب المفوّض دوري خيرالله بالمشاركين في هذه الذكرى السنوية وعلى رأسهم رئيس الحزب السابق دوري شمعون والنقيب مارون حلو.

ومن ثم كانت كلمة لرئيس الحزب قال فيها: "تكريم شهدائنا أمانة، فلولاهم لما بقي لنا وطن. فهم لم يسقطوا فقط في طبرجا والصفرا بل على مساحة الوطن. نحن نفتخر باننا حملنا البارودة دفاعاً عن النفس وعن الوطن، فلم نكن يوما معتدين بل تصدينا بكل شرف وعزّة لكل من اراد احتلال بلدنا. لم نكن وحيدين في النضال انما الاكيد هو ان وجود النمور الاحرار كان اساسي لربح كل معركة خضناها. واليوم تزداد التوقعات عن حرب مدمرة نتيجة تفرُّد فريق بمصادرة قرار الدولة، والبلد لم يعد يحتمل عواقب الحرب، بعدما قضى فساد المنظومة الحاكمة على كل مقومات الوطن. لذا فالمطلوب هو التكاتف مسيحياً ووطنياً لتقطيع هذه المرحلة الصعبة والعمل على تفادي الحرب، وندعو إلى عدم التسرُّع والأخذ بالإشاعات، مؤكدين اننا لن نعود إلى حمل السلاح إلا إذا فُرِض علينا ذلك".

وختاماً أهاب رئيس الحزب بالقدامى الذين يدّعون حمل شعار نمور الأحرار لوحدهم، المشاركة سوياً في هذه الذكرى السنوية لشهدائنا جميعاً.

هل يتبنى لبنان الفدرالية لمنع التقسيم؟

تحت عنوان "جمهورية لبنان الاتحادية - الحل لغد أفضل" عقد حزب الوطنيين الأحرار مؤتمر "تبني مشروع لبنان الاتحادي المقدم من إتحاديون" في Ava Venue في الأشرفية، بحضور حشدٍ من الشخصيات السياسية تقدمهم نواب من القوات اللبنانية وقياديين في التيار الوطني الحر والوزير السابق زياد بارود، وجمعٌ من الناشطين السياسيين بعد النشيد الوطني، افتتح الاحتفال بإدارة الإعلامي فادي شهوان، مُقدماً رئيس "تجمع اتحاديون" المهندس النقيب مارون حلو، الذي استهل الكلمات بالقول "إن لبنان يبدو متروكاً وسط شغور رئاسي وانهيار اقتصادي ونقدي، وتفكك مجتمعي وحرب أهلية باردة بين الطوائف ... لقد فشلت الدولة المركزية فشَلاً ذريعاً في الحفاظ على البلد ومؤسساته، تماماً كما فشلت في حفظ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وما الحرب الدائرة في الجنوب اليوم، إلا نموذجاً عن فقدان الدولة لسلطتها في أبسط بديهياتها". وتابع لافتاً إلى أن تراكُمُ الأزماتِ والفَشَل بالمعالجات، واستمرار اللبنانيين بالتكاذب، جعلت لبنان الكبير يعيش أكثرَ من نصف أيامه صراعاتً أو حروباً أو تعطيلاً. ودفع ذلك كل فريق إلى محاولة الاستقواء بالخارج على شريكه المفترض في الداخل، تحقيقاً للغلبة واحتكاراً للسلطة، حتى أصبحنا أرضاً خصبة لشتى أنواع التدخلات، مرة ناصرية ومرة فلسطينية، مرّة إسرائيلية ومرّة سورية واليوم إيرانية... وخلص إلى التأكيد على ان الفيدرالية ليست تقسيماً ولا تمهيداً له، بل هي نقيضه تماماً". وبعده كان لأمين التخطيط والتوجيه في حزب الوطنيين الاحرار المحامي الاستاذ فؤاد انطوان الأسمر قراءة دستورية أضاء فيها على عيوب النظام المركزي الآحادي " هذا النظام الذي ألغى وجود كيان وطني بحيث انه نسف مباديء الانتماء والكفاءة وجعل من الطائفة المعبر الإجباري إلى العمل الوطني مما عزز المحميات السياسية والفساد والمحاصصة وراكم الأزمات على مدى عقود إلى ان اتى اتفاق الطائف الذي لم يُحترم وبخاصةٍ بما يتعلق بتطبيق اللامركزية الإدارية ... ما جعل الحكومة تقبض على مفاصل السلطة ويتشارك

أعضاؤها المغانم ضمن نظام يقود إلى حالة فراغ مميتة وحروب... من هنا وجب علينا تبيان واقع النظام الذي نحن فيه والقول بجرأة انه غير قابل للحياة، وبالتالي تبرز ضرورة تبني نظام جديد يحترم التعددية المجتمعية ويؤمن الاستقرار والازدهار للبنان ويعيده على الخارطة الدولية كما كان في عهد الرئيس كميل شمعون.

وفي صلب موضوع المؤتمر كان عرض علمي مسهب قدمه من "إتحاديون"، الأستاذان أياد البستاني وجورج جبور حول الفيدرالية وتقسيماتها، مبرزين تفاصيلها بالخرائط والأرقام.

وتلاهم في الكلام رئيس بلدية كوكبا الدكتور إيلي أبو نقول، الذي سلّطَ الضوء على اهمية الدور الذي يجب ان تضطلع به البلديات والمبادرات المحلية المطلوبة، مبرزاً أعمال بلديته كنموذجٍ يُحتذى به في العمل البلدي الناجح.

واختتم المؤتمر بكلمة رئيس الحزب النائب كميل شمعون، أعاد فيها رسم صورة قاتمة عن واقع البلد ونظامه. وأكد "لن نسامح من نهبوا البلد وخالفوا القانون ومن دمّروا البلد ويستمرون بتدميره". أضاف، "نحن من بنينا لبنان وطوّرناه، لن نسمح بأن يدمّره أناس لا يشبعون"، مجدداً التأكيد "كل الآفاق مقفلة ولا تبدو تركيبة البلد صحيحة. وما نعيشه توافق اصطناعي هش. فماذا علينا أن نفعل؟ لن نترك البلد وسنسعى إلى تحقيق نظام يمكن أن نعيش فيه. من واجباتنا، بعد كل التضحيات التي قدمناها، بناء بلد على العيش المشترك الصحيح، المنصف لكل فئاته، بلد يلبي كل ما يريده كلٌ منا".

وشدّد شمعون أن "كل مشاكلنا أساسها طائفي. جرّبنا الانصهار الوطني لكنه لم ينجح. كلنا لبنانيون، ولكن، كل واحد لبناني على طريقته، ويجب أن نحترم ذلك. وعوض أن يكون ذلك سبباً للحرب والاقتتال، ليكن كما يفترض أن يكون، مصدر غنى وتنوع. لذلك علينا أن نعتمد النظام الفيدرالي". مشيراً إلى وجوب أن "نستفيد من تجارب غيرنا من أميركا إلى استراليا وكندا والإمارات العربية المتحدة". وتساءل "هل من بلد فيدرالي تقسّم؟ كلما حكينا بالفيدرالية يقولون لنا تريدون التقسيم. لا، نحن لا نريد التقسيم. ولكننا لن نقبل بأن يهيمن أحد علينا لا بقوة السلاح ولا بالتهديد. من يملك حلاً آخر لنناقشه. وإلا تعالوا نتفق على الفيدرالية من أجل خلاص لبنان، وقد كان الرئيس شمعون أول من طرحها".

حقائق بشأن «الخط الأزرق» بين إسرائيل ولبنان

يشهد جنوب لبنان وشمال إسرائيل تصعيدا داميا، لتكرر الأمم المتحدة تعبيرها عن "القلق العميق" إزاء زيادة كثافة تبادل إطلاق النار عبر "الخط الأزرق" الخميس، محذرة من خطر "اندلاع حرب واسعة النطاق".

ومنذ الهجوم غير المسبوق الذي شنته حركة حماس على جنوب إسرائيل في السابع من أكتوبر، يتبادل حزب الله وإسرائيل القصف عبر الحدود بشكل شبه يومي، فيما تتنامى المخاوف من تفاقم التوترات والتهديدات المتبادلة لتصبح "حربا" بين الطرفين.

المتحدث باسم الأمم المتحدة قال في بيان الجمعة "إن التصعيد يمكن، ويجب، تجنبه"، مشددا "أن خطر إساءة التقدير المؤدي إلى اندلاع مفاجئ وواسع للحرب، هو خطر حقيقي".

ودعا إلى اللجوء إلى "الحل السياسي والدبلوماسي " باعتباره السبيل الوحيد للمضي قدما.

وكرر البيان نداءات مكتب المنسقة الخاصة للبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل" التي تحث الأطراف على العودة فورا إلى وقف الأعمال العدائية وإعادة الالتزام بالتطبيق الكامل للقرار ١٧٠١.

ووضع القرار ١٧٠١ حدا لحرب عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله. وينص على حصر الانتشار المسلح في جنوب لبنان بالجيش اللبناني واليونيفيل.

وتشكل اليونيفيل قوة فصل بين إسرائيل ولبنان اللذين لا يزالان في حالة حرب إثر نزاعات عدة. وتشهد الحدود بينهما حوادث.

ما هو الخط الأزرق؟

وبحسب الأمم المتحدة «الخط الأزرق» الفاصل بين لبنان وإسرائيل، هو «خط تقني» طوله ١٢٠ كلم حددته الأمم المتحدة بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وهو خط مؤقت يقوم مقام الحدود بين البلدين.

ويعرف الجيش اللبناني الخط الأزرق بأنه «خط الانسحاب (Withdrawal line) الذي وضعته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ بهدف وحيد هو التحقق من الانسحاب الإسرائيلي»، على ما قال العميد الركن أنطوان مراد في مقابلة مع وحدة الإذاعة التابعة لقوات اليونيفيل في عام ٢٠١٥.

وأكد أن الجيش اللبناني يشدد على احترام «الخط الأزرق» وذلك تبعا للقرار ١٧٠١، والذي يوجب في الفقرتين «الرابعة والثامنة» على «الاحترام التام للخط الأزرق»، لذلك أي خرق لهذا الخط هو خرق للقرار ١٧٠١.

وفرّق مراد بين «الخط الأزرق» و«السياج التقني» و«الحدود الدولية» بين إسرائيل ولبنان، وشرح كلا منها: الخط الأزرق: وهو يتطابق مع خط الحدود الدولية في قسم كبير منه وتوجد فوارق في عدد من الأماكن، لذا تحفظ لبنان على الخط الأزرق في هذه المناطق.

السياج التقني: فهو سياج مجهز بوسائل إلكترونية وضعها الجيش الإسرائيلي بمحاذاة الطريق الذي تسلكه دورياته على طول الخط الأزرق، ويتطابق مع الخط الأزرق في بعض الأماكن ويخرقه في عدد من النقاط.

الحدود الدولية: هي خط الحدود المعترف بها دوليا بين لبنان وفلسطين (بحسب ما قال مراد)، وأشار إلى أنه يعود إلى عام ١٩٢٣ حيث تم تحديده كخط فاصل بين النفوذ الفرنسي في لبنان والنفوذ البريطاني في فلسطين حينها، وتم تأكيد هذا الخط في اتفاقية الهدنة في العام ١٩٤٩.

الحرة

٦ - ٧ - ٢٠٢٤

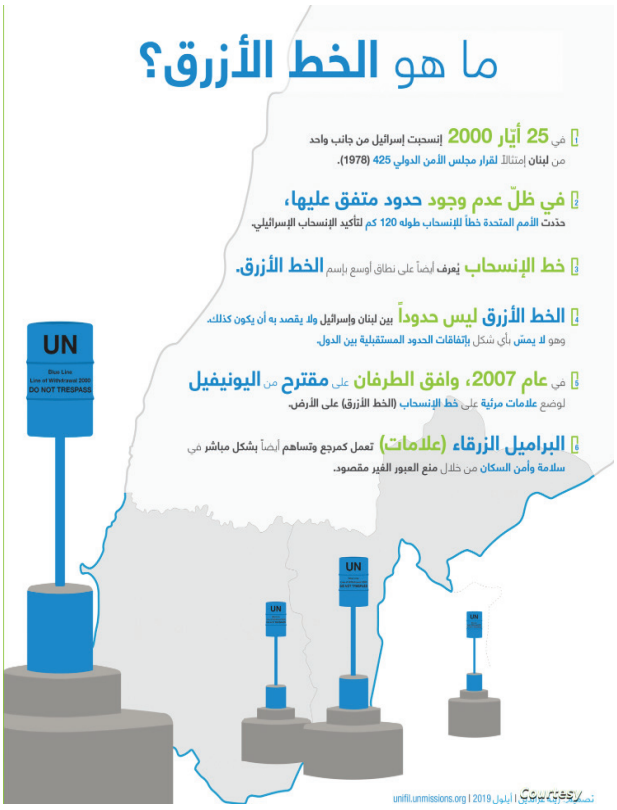

هجرة لبنان.. رافعة للاقتصاد و«منبه» لأزمة سكانية مقبلة

في ظل الصراعات والتوترات التي تشهدها المنطقة من حرب غزة والحرب في جنوب لبنان، تسود مخاوف من دخول لبنان في موجة جديدة من هجرة شبابه في حال توسع رقعة الاعتداءات إلى باقي المناطق اللبنانية. وهذا اتجاه رشحه محمد شمس الدين الباحث في الدولية للمعلومات في حديثه مع الـCNN الاقتصادية، قال «سيهاجر عشرات الآلاف من اللبنانيين في حال توسعت الحرب في لبنان».

ولفت إلى أن نسبة الهجرة تطورت منذ العام ١٩٩٢؛ أي مع انتهاء الحرب الأهلية حتى ٢٠٢٣، لتسجل ما نسبته ٢٥٪ من سكان لبنان.

الهجرة نعمة أم نقمة؟

شكلت الهجرة منذ تأسيس دولة لبنان رافعة للاقتصاد اللبناني وشريانه الحيوي، حسب شمس الدين الذي قدر تجاوز تحويلات المغتربين ما قيمته ٧ مليارات دولار (وفق إحصاءات البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية لعام ٢٠٢١) لتسجل نحو ١٧ مليار دولار إذا تم احتساب التحويلات الرسمية والنقدية، وتلك عبر القنوات غير الرسمية.

وشرح شمس الدين قائلاً، إن الهجرة في لبنان أزمة قديمة منذ عام ١٨٥٤، وقد شهدت أرقامها ارتفاعاً متزايداً مذ ذاك، ففي فترة الحرب الأهلية اللبنانية من (١٩٧٥-١٩٩١) هاجر أكثر من ٦٥٠ ألف لبناني تضاعفت إلى نحو ١,٥ مليون مهاجر منذ الحرب الأهلية حتى ٢٠٢٣.

وعزا شمس الدين أسباب الهجرة إلى الظروف الاقتصادية والأزمات الأمنية التي يرزح اللبنانيون تحت أثقالها، والتي فاقمت الوضع سوءاً مستشهداً بارتفاع الهجرة ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠٢٢ (نحو ٦٠ ألف مهاجر) و٢٠٢٣ لتسجل مغادرة نحو ١٨٠ ألف شاب لبناني أرض الوطن.

ولفت إلى أنه على الرغم من زيادة أعداد المهاجرين وصل معدل البطالة في لبنان إلى مستويات قياسية لامست الـ٣٣٪.

وذكر شمس الدين أن عدد العاطلين عن العمل يبلغ ٤٠٠ ألف لبناني ألف و٢٠٠ ألف منهم من الشباب "وما زال هذا العنصر يعاني من صعوبة في إيجاد فرص للعمل، ويجب استخدام إيجابية الهجرة لتثبيت من بقي في لبنان".

ورصد تقرير أعده "مرصد الأزمة" التابع للجامعة الأميركية في بيروت في عام ٢٠٢١ ما وصفه بـ"موجة الهجرة الثالثة"، لافتاً إلى أن البلاد دخلت بعد انفجار مرفأ بيروت مرحلة الهجرة الجماعية (Exodus) محذراً من العواقب طويلة الأمد على مصير لبنان.

تصدعات البنية الديموغرافية

وأفاد شمس الدين بأن غالبية المهاجرين هم من الفئات الشبابية وفي عمر العمل والإنتاج، مضيفاً أن البلد يعاني اليوم من تراجع في معدل الولادات بنحو ٤٠ في المئة بين ٢٠١٨ و٢٠٢٣ وتراجع معدل الزواج، وهذا الأمر إذا ما استمر سيؤدي إلى شيخوخة الشعب اللبناني، حيث تشير الإحصاءات إلى أن من بين ٤٠٠ ألف مهاجر هذا العام من لبنان نصفهم هم من الفئات الشبابية.

ولبنان هو من بين الدول الأولى في العالم من حيث تراجع النمو السكاني وفق شعبة السكان في الأمم المتحدة، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أساس التوقعات السكانية في العالم ٢٠٢٢، حيث تناقص متوسط المعدل السنوي للتغير السكاني في عام ٢٠٢٣ بنسبة -٢,٦٨ في المئة، الأمر الذي ينذر بأزمة ديموغرافية بدأت معالمها تلوح في الأفق.

وتضاعف عدد كبار السن (٦٥ عاماً) بمعدل ٥ أضعاف، حيث بلغت نسبة الشيخوخة ١٤ في المئة العام الماضي وفق الأمم المتحدة.

الهجرة إذن سيف ذو حدين، ورغم تداعياتها الإيجابية فإنها قنبلة موقوته تهدد ديموغرافيا لبنان وتركيبته السكانية، ويبقى النمو والازدهار رهن قدرة الدول على تحقيق الاستقرار والسلام المنشودين.

رزان سلمان
وداد ابوشقرا
CNN

أيها المودعون.. هكذا ضاعت أموالكم!

نشر موقع Lebtalks.com تقريراً يحلل فيه أسباب ضياع اموال المودعين في المصارف اللبنانية جاء فيه: لم يكن الإنهيار المالي في لبنان وضياع ودائع اللبنانيين، مصيراً محتوماً بل كان مقصوداً ومن ضمن سياق مخطط شيطاني تمّ رسم خيوطه بعناية ودقة منذ العام ٢٠١٥ أي قبل أربع سنوات من انهيار المصارف، واستخدمت فيه أكثر من وسيلة مالية وسياسية، في مقدمها قرار التعثر عن دفع فوائد الدين الذي اتخذته حكومة حسان دياب والذي بات يُعرف بـ Default حيث أنه منذ اللحظة الأولى تكشفت عناوين هذا المخطط وهي تفليس المصارف اللبنانية وتكبيل مصرف لبنان المركزي، وبالتالي الإستيلاء على القطاع المصرفي وعلى الودائع لأغراض سياسية ومصالح ضيقة للبعض.

ومن هنا بدأت الحلقة الأولى من "فيلم" الثورة في تشرين الأول ٢٠١٩ والذي كان من أبطاله النائب جميل السيد والوزير السابق كميل أبو سليمان، ومستشار وزير المال في حكومة دياب هنري شاوول. ما أدى إلى تساقط كل أجزاء النظام المالي والمصرفي كأحجار الدومينو وبالتالي ضياع ودائع اللبنانيين.

وفي مجال الحديث عن الودائع وطرق استرجاعها، يمكن القول إنه لا يمكن إعادتها إلى المودعين عبر شطب الودائع وفق ما تقترح خطة الحكومة لهيكلة القطاع المصرفي وتأمين الإنتظام المالي، بل هذه الأموال ستعود إلى المودعين فقط وفي حال واحدة، وهي اللحظة التي تستعاد فيه الثقة بالنظام المصرفي اللبناني، الذي من المعروف عالمياً، أنه مبني على التسليف، وهو غير قائم اليوم.

وهنا، تجدر الإشارة إلى خطوات مواكبة لخطوة التعثر عن الدفع، قامت بها جمعيات "مدنية" مثل جمعية "كلنا إرادة"، التي شكلت "لوبي" نقل إلى باريس وواشنطن، الشكوى من النظام المصرفي اللبناني، وشنوا حملات إعلامية منظمة في لبنان وفي الخارج ومن بينها تمويل برنامج على قناة "آرتي"، لم يأت على ذكر قرار "التعثر"، وركز فقط على شيطنة سياسة "المركزي"، ومن دون الحديث عن تداعيات قرار التعثر الذي كانت نتيجته الأولية والمباشرة ضياع ٢٠ مليار دولار من الودائع وتدهور سعر صرف الليرة وتخفيض قيمة الودائع بالإضافة إلى ضرب إمكانية أن تقوم الدولة بأي خطوة إنقاذية.

ثقافة الفقر

وكان العنوان المرفوع من قبل مجموعات الثورة وبعض المتواطئين معهم من السياسيين ومنهم لا يزال يعمل على تمرير خطة شطب الودائع ومعها شطب المصارف والسيطرة على القطاع، أن مليارات "المركزي" يجب أن تُخصص لـ"إطعام اللبنانيين" وليس لدفع فائدة الدين المتوجبة على الدولة لكي تبقى قيمة الليرة محفوظة وتحافظ الودائع على قيمتها.

وعليه، فإن خطة حسان دياب قد ارتكزت على "ثقافة الفقر" من خلال طرح البطاقات ضمن برامج دعم "الأكثر فقراً" في المجتمع، بينما هي عملت في الواقع على قرار التعثر عن الدفع ومن دون التفاوض مع الدائنين وهيكلة القطاع المصرفي وفق خطة "لازار".

وقد كان لافتاً أنه على أثر هذه الخطة وتالياً "خطة التعافي"، بدأ ارتفاع سعر الدولار ودفعة واحدة من حدود ٢٠٠٠ ليرة إلى ٦ آلاف ثم ٨ آلاف ليرة.

وتوالت بعدها "الضربات" للعملة الوطنية وللمركزي وللمصارف فالودائع، حيث جاء وباء "كورونا" فأقفل مطار بيروت الدولي ثم حصل انفجار مرفأ بيروت، وعلى أثره استقالت الحكومة، وبسحر ساحر "اختفى" كل "أهل الثورة" عن المسرح الداخلي وتبخر الحديث في كل الخطابات والمواقف السياسية عن قرار "التعثر"، ولم يبق إلاّ التهجم على حاكم المركزي السابق رياض سلامة، الذي عارض كل هذه القرارات "التفليسية" رغم أن تعاميم سلامة، هي التي "حمت" ودائع اللبنانيين ووقفت بوجه تفليس المصارف.

وتكشف معلومات مواكبة لمسلسل تفليس المصارف اللبنانية، عن الفضيحة الكبرى اليوم، هي أن هذه الجمعيات وعلى وجه الخصوص "كلنا إرادة"، التي دأبت على مهاجمة "المنظومة"، قد شكلت فريق عمل مع رئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل، وتواصل تنفيذ مخططها عبر التضليل والإشاعة بأن صندوق النقد الدولي قد اشترط لمساعدة لبنان، أن يتمّ شطب الودائع.

فريق ليبانون توك.

«مصارف هاتفيّة» تغرق لبنان: بديل للبنوك وتبييض أموال؟

عماد الشدياق

مثل الفطر أو بقعة الزيت، تنمو ظاهرة "المَحافظ الإلكترونية" وتنتشر إعلاناتها لدى مكاتب شركات تحويل الأموال، أو على اللوحات الإعلانية في الطرقات. أسماءٌ لشركات عدّة دخلت هذا الغمار، وبدأت بالعمل والترويج لتلك المحافظ، مستغلّة غياب القطاع المصرفي عن الساحة النقدية، محاولة سدّ الفراغ الذي خلّفته الأزمة.

المحفظة الإلكترونية هي تطبيق إلكتروني يُحمّل على الهاتف الجوّال، ويمكن إيداع الأموال بالدولار "الفريش" والليرة اللبنانية بداخله عبر الشركات، فيخوّل حامله دفع رسوم أو بدل خدمات مثل فواتير الهاتف الثابت أو المحمول، أو دفع اشتراكات الإنترنت لدى الشركات الخاصة أو اشتراكات تطبيقات التلفزة مثل Netflix وغيرها أو اشتراكات النقابات وتذاكر السفر وغيرها من الخدمات، وخصوصاً إرسال وتلقّي الأموال من داخل لبنان وخارجه... وكلّ ذلك بواسطة الهاتف المحمول. لكنّ نطاق عملها محصورٌ على الأراضي اللبنانية.

والجدير ذكره أنّ مصرف لبنان "أعمى" لا يرى ما يحصل داخل هذه الشركات والمحافظ، إلا من خلال تقارير ترفعها له إدارات هذه الشركات

لماذا ظهرت الآن؟

ظهور تلك المحافظ الإلكترونية وانتشارها يعودان إلى ٤ أسباب رئيسية، وهي:

١- عدم ثقة الناس بالقطاع المصرفي نتيجة الأزمة المستمرّة منذ ما يزيد على ٤ سنوات.

٢- عدم حماسة القطاع المصرفي لتطبيق تعميم مصرف لبنان ذات الرقم ١٦٥ الذي يجيز التحويلات وإصدار الشيكات عبر مقاصّة داخلية في مصرف لبنان، بالليرة اللبنانية "الفريش" وبالدولار "الفريش"، وراهن عليه "المركزي" (وما زال يراهن) من أجل ضبط "اقتصاد الكاش" وتفعيل وسائل الدفع البلاستيكية، علّها ترفع عن لبنان "كأس" إدراجه على "اللائحة الرماديّة" الخاصة بمجموعة العمل الماليّ التي تُعرف باسم FATF.

٣- عدم حماسة الحكومة أو ربّما عدم رغبتها بالتخلّص من "اقتصاد الكاش".

٤- غياب التنسيق بين مصرف لبنان والحكومة التي يُفترض أن تكون تلك من صلب مهامّها، باعتبار أنّها "صاحبة مصلحة"، وتمتلك محفّزات تستطيع من خلالها توجيه المواطنين إلى استخدام وسائل الدفع المشابهة، من خلال إعفائهم أو تخفيض بعض الرسوم أو بعض الضرائب المحدّدة.

ساهمت هذه الأسباب الأربعة في ظهور "المَحافظ الإلكترونية" على هامش الأزمة، ودفعت بشركات تحويل الأموال باعتبارها من بين الجهات الأكثر اعتماداً لتلك المحافظ، والأكثر استفادة منها، إلى اغتنام تلك الفرصة من أجل الحلول مكان المصارف في بعض الخدمات المصرفية، وبالتالي تعبئة الفراغ الذي خلّفته أزمة المصارف. ومن بين تلك المحافظ الإلكترونية تعود ملكيّة ٤ منها لشركات تحويل أموال، هي الأشهر اليوم على الساحة، إضافة إلى شركات أخرى تعود ملكيّتها لشركات ماليّة، وهي:

محفظة BOB Finance:

سقف البطاقة مفتوح، إذ يمكن لأيّ شخص يحمّل التطبيق على هاتفه أن يُودع أيّ مبلغ يريده بالليرة اللبنانية وبالدولار "الفريش" لدى أيّ فرع من فروع الشركة المذكورة. التحويل من محفظة إلى أخرى مجّاني. وهو ما يعني أنّ حركة الأموال داخل المحافظ بلا رسوم، لكنّ السحب سيكبّد الساحِب قرابة $٠,٢٥ عن كلّ ١٠٠ دولار أميركي.

محفظة Whish:

هي أيضاً سقف الإيداع فيها مفتوح وبلا رسوم. لكنّ السحب محدّد بـ٥ آلاف دولار أو ١٠٠ مليون ليرة شهرياً. بينما تكلفة السحب هي ١٪ على المبلغ المسحوب بالدولار، ومجّاناً تحت ١٠٠ مليون ليرة (١٪ فوق هذا المبلغ).

محفظة Weepay:

صادرة عن شركة Cash united. وهي مفتوحة سقف الإيداع أيضاً ولا رسوم عليها. لكنّ السحب من خلالها محدّد بـ٣ آلاف دولار أميركي أو ١٥٠ مليون ليرة شهرياً. بينما تكلفة السحب هي دولار واحد فقط، بغضّ النظر عن المبلغ المسحوب (السحب مجّاني حتى نهاية شهر أيلول بسبب عرض تقدّمه الشركة لاستمالة الزبائن).

محفظة OMT:

سقف المحفظة ١٠ آلاف دولار للعملاء الحاصلين على بطاقة بلاستيكية صادرة عن الشركة، و٣,٠٠٠ دولار لعملاء المحفظة. أمّا السحب الشهري فسقفه ٣,٠٠٠ دولار أو ١٥٠ مليون ليرة لبنانية، وتقتطع ١٪ من كلّ سحب من المحفظة. أما البطاقة البلاستيكية فهي الوحيدة التي يمكن استعمالها خارج لبنان بعد تحالف الشركة مع بنك لبنان والمهجر.

إضافة إلى هذه المَحافظ الإلكترونية الأربع، ثمّة محافظ إضافية مثل Mymonty التي يملكها المتموّل منتصر الهاشم، وتعمل (للإيداع والسحب) بواسطة فروع شركة OMT.

وكذلك محفظة Zaky، وهي لشركة Areeba التي يملكها نجل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي (ماهر ميقاتي). وهناك شركات أخرى غير لبنانية يمكن تحويل الأموال عبرها إلى لبنان والخارج، مثل محفظة Purpl وغيرها.

ما هي الفائدة من تلك المحافظ؟

في التعقيب على "تفريخ" هذه المَحافظ الإلكترونية، يُجمع الخبراء الماليّون على أنّ فوائدها محدودة، إذ لا تحدّ ١٠٠٪ من اقتصاد "الكاش"، الذي يطمح إلى محاصرته مصرف لبنان وتدعونا الخزانة الأميركية إلى ضبطه ومراقبته، خصوصاً خلال الزيارة الأخيرة لوفد الخزانة للبنان. وإنّما جلّ ما تقوم به أنّها "تُبعد التبادل التجاري عن الأوراق النقدية" و"توفّر وسائل دفع إلكترونية محصورة بنقاط محدّدة" فقط.

والجدير ذكره أنّ مصرف لبنان "أعمى" لا يرى ما يحصل داخل هذه الشركات والمحافظ، إلا من خلال تقارير ترفعها له إدارات هذه الشركات.

أضف إلى ذلك، قد تحضّ المَحافظ الإلكترونية المواطنين اللبنانيين على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية والاعتياد عليها، خصوصاً في حالات "توطين رواتب"، إذ يعمد الناس على استخدام أرصدتهم بالبطاقات، وذلك للدفع بدلاً من سحبها أوراقاً نقدية (كاش).

... وهذه محاذيرها

لكن على الرغم من هاتين الإيجابيّتين، ثمّة محاذير أكثر خطورة تتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصاً أنّ هذه المحافظ الإلكترونية تصدر عن شركات ماليّة أو عن شركات تحويل الأموال. وهي بطبيعتها أقلّ اهتماماً بهذه المسألة من المصارف التي تربطها علاقات مع المصارف المراسلة والمؤسّسات الدولية ومع الخزينة الأميركية، التي تدفعها لأن تكون بالعادة أكثر حرصاً على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. بل هي في أقلّ تقدير "سيف ذو حدّين"، وتعتمد برقابتها على مناعة الشركة الذاتية وعلى التزامها الذاتي، خصوصاً أنّ هذه الشركات تخضع لرقابة مصرف لبنان فحسب، الذي قد لا يُعوَّل على فاعليّة رقابته في هذا الشأن، بحسبما يؤكّد الخبراء الاقتصاديون. فتلك المؤسّسات مطالَبة بتقديم تقارير إلى المصرف المركزي حول عدد العمليات وأحجامها وأسماء العملاء وغير ذلك، ومن غير المؤكّد إن كانت تقوم بتلك الإجراءات في ظلّ الظروف الحالية.

أضف إلى هذا أنّ ثمّة من يستغلّ تلك المحافظ الإلكترونية من أجل الترويج للمضاربة بواسطة العملات الرقمية. وثمّة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي تُظهر استغلال هذه الوسائل من أجل تحويل الأموال لـ"سماسرة" يقومون بـ"تسييل" العملات الرقمية إلى دولارات (USDT) أو العكس، من دون الحاجة إلى معرفة المُرسِل أو حتى المتلقّي. وقد تتسبّب بحالات نصب واحتيال، لا تكون الشركات المصدّرة للمِحفظة مسؤولة عنها بالضرورة، لكنّها حتماً ستجلب لها الجَلَبَة والسمعة السيّئة!

«السد الجمهوري» والمشاركة القياسية يعطلان قطار اليمين المتطرف نحو سدة الحكم في فرنسا

خالفت نتائج الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية في فرنسا كل التوقعات والاستطلاعات ودفعت باليسار إلى صدارة المشهد على حساب اليمين المتطرف الذي كان يطمح إلى أغلبية ساحقة للصعود إلى سلطة "تعايش" مع الرئيس إيمانويل ماكرون. ويعود تغير المعطيات الانتخابية في غير صالح حزب مارين لوبان إلى عاملين حاسمين: انسحابات مرشحي التحالف الرئاسي واليسار بالدورة الثانية وفق تحالفات حزبية، ونسبة مشاركة قياسية للناخبين منذ انتخابات ١٩٨١.

فبعد ظهور نتائج الدورة الأولى، سارع رئيس الحزب جوردان باردیلا إلى تقديم نفسه على أنه رئيس الوزراء الذي سيخلف غابرييل أتال في قصر ماتينيون مطالبا الفرنسيين بمنحه الأغلبية المطلقة في الدور الثاني لتطبيق برنامجه الانتخابي.

وتصدر التجمع الوطني الدورة الأولى بحصوله ٣٣,١ في المئة من الأصوات حسب النتائج النهائية التي أعلنتها وزارة الداخلية. وجاء في المركز الثاني تحالف اليسار، الجبهة الشعبية الجديدة (٢٨ في المئة) ثم معسكر الرئيس إيمانويل ماكرون في المركز الثالث (٢٠ في المئة).

وبعد مرور أسبوع فقط، حاول باردیلا مساء الأحد التخفيف من وطأة الخيبة عندما صرح في كلمته بعد خروج النتائج الأولية بالإشارة إلى أن الحزب حقق أكبر اختراق له في البرلمان (كان له ٨٩ مقعدا في الجمعية الوطنية التي قرر ماكرون حلها بعد الانتخابات الأوروبية).

عامل آخر ساهم في تغيير المشهد السياسي الفرنسي في ظرف قصير بعد زلزال الانتخابات الأوروبية (التي تصدرها اليمين المتطرف)، هو التحالف اليساري الواسع تحت يافطة «الجبهة الشعبية الجديدة» التي تشكلت على عجل بعد نتائج ٩ يونيو بهدف واضح لا يخفيه قادتها ألا وهو «وضع كل الخلافات العميقة بين مختلف تشكيلات اليسار جانبا للتصدي لليمين المتطرف».

كما أن المظاهرات الكثيرة في مختلف أنحاء فرنسا التي خرجت بدعوة من مختلف أحزاب «الجبهة» ضد اليمين المتطرف خلقت زخما في الشارع الفرنسي ومن المفترض أنها ساهمت في الإقبال الكثيف على صناديق الاقتراع.

وكانت الجبهة الشعبية أكثر وضوحا في موقفها من اليمين المتطرف ودعت صراحة للتصويت للتحالف الرئاسي في الدور الثاني (رئيس حزب فرنسا الأبية ذكر بأن اليسار صوت لصالح ماكرون في رئاسيات ٢٠١٧ و٢٠٢٢ لمنع مارين لوبان من الوصول إلى الإليزيه).

هذا الموقف كان أقوى بكثير من عائلة ماكرون السياسية. حتى أن الرئيس الفرنسي ساوى في أحد تصريحاته خلال الحملة الانتخابية «بين أقصى اليمين وأقصى اليسار».

ولعل وضوح الرؤية والموقف لدى اليسار هو ما جعل منه يحصل على أغلبية نسبية على حساب التحالف الرئاسي بالرغم من التقدم الهائل الذي حققه هذا الأخير في الدورة الثانية.

جميعة وطنية بدون أغلبية واضحة تنذر بشلل سياسي

في المحصلة، نجح «السد الجمهوري» الذي دعا إليه اليسار والوسط ويمين الوسط في إلحاق هزيمة قاسية باليمين المتطرف في تحقيق الهدف الأكبر، إلا أن المعضلة التي تواجه اليسار بالخصوص الذي يملك أكبر عدد مقاعد بالجمعية -وبدرجة أقل التحالف الرئاسي- في تشكيل تحالف لتشكيل حكومة مستقرة، في خضم الخلافات العميقة بين العائلتين السياستين [تنويه: تتكون الجمعية العامة من ٥٧٧ نائبا وللحصول على الأغلبية المطلقة يجب أن تنال الحكومة ثقة ٢٨٩ نائبا].

جان لوك ميلنشون زعيم حزب فرنسا الأبية، أحد أبرز أضلاع الجبهة الشعبية الجديدة، أكد في كلمته بعد ظهور النتائج «نهاية الماكرونية» (نسبة إلى سياسة ماكرون). في المقابل، لا يخفي قادة بارزون في التحالف الرئاسي رفضهم التعامل مع حزب ميلنشون متهمين إياه بـ«معاداة السامية» و«الحض على تفرقة الفرنسيين».

في كل الأحوال، من المؤكد أن نتائج الانتخابات أعادت اليمين المتطرف خطوات كثيرة إلى الوراء قبل رئاسيات ٢٠٢٧، إلا أنها خلفت مشهدا سياسيا مشتتا ينذر بمرحلة من الشلل السياسي في دواليب السلطة التنفيذية إذا فشلت العائلات السياسية في الاتفاق على تشكيل ائتلاف حكومي.

وهذا الأسبوع بين الدورتين كان حاسما في تغيير الخريطة الانتخابية مع تصريحات سياسية من زعماء سياسيين تدعو لسد طريق السلطة أمام التجمع الوطني المتطرف.

الانسحابات و» السد الجمهوري»

يعطلان قطار اليمين المتطرف

شهدت الساحة السياسية الفرنسية تحركات كبيرة في الأسبوع الفاصل بين الدورتين بهدف واضح دون مواربة: منع اليمين المتطرف من الوصول إلى السلطة، ونحّت الغالبية الرئاسية السابقة والأحزاب اليسارية خلافاتها الجذرية جانبا وانسحب أكثر من ٢٠٠ من مرشحي هذين التحالفين السياسيين الذين تأهلا في الدور الأول، من خوض الدور الثاني لصالح أي مرشح آخر منهما ينافس التجمع الوطني.

وتشير معاهد استطلاعات الرأي إلى أن غالبية مرشحي التجمع الوطني خسروا الدورة الثانية في الدوائر التي انسحب فيها مرشحو التحالف الرئاسي أو الجبهة الشعبية الجديدة.

نسبة مشاركة قياسية تخدم اليسار؟

العامل الثاني الذي من المرجح أنه لم يخدم التجمع الوطني هي نسبة المشاركة القياسية منذ انتخابات عام ١٩٨١ (التي فاز فيها اليسار أيضا. وكثيرا ما يردد مراقبون للسياسة الفرنسية أن نسبة المشاركة العالية تخدم بالأساس أحزاب الوسط واليسار أكثر منها في صالح اليمين.

وبلغت نسبة المشاركة في الدور الأول أكثر من ٦٦ بالمئة وتجاوزت في الدور الثاني ٦٧ في المئة.

وعلى سبيل، لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٢٢ حاجز ٤٩ في المئة، حيث اعتاد الفرنسيون على مدى العقدين الماضيين على المشاركة بشكل أكبر في الانتخابات الرئاسية التي تعد المحدد الرئيسي للسياسات العامة للدولة. إلا أن الرهان الكبير لهذه الانتخابات المكبرة دفع نحو ثلثي الناخبين الفرنسيين إلى الإدلاء بأصواتهم في الدورتين. جان لوك ميلنشون زعيم حزب فرنسا الأبية، أحد أبرز أضلاع الجبهة الشعبية الجديدة، أكد في كلمته بعد ظهور النتائج «نهاية الماكرونية» (نسبة إلى سياسة ماكرون). في المقابل، لا يخفي قادة بارزون في التحالف الرئاسي رفضهم التعامل مع حزب ميلنشون متهمين إياه بـ«معاداة السامية» و«الحض على تفرقة الفرنسيين».

في كل الأحوال، من المؤكد أن نتائج الانتخابات أعادت اليمين المتطرف خطوات كثيرة إلى الوراء قبل رئاسيات ٢٠٢٧، إلا أنها خلفت مشهدا سياسيا مشتتا ينذر بمرحلة من الشلل السياسي في دواليب السلطة التنفيذية إذا فشلت العائلات السياسية في الاتفاق على تشكيل ائتلاف حكومي.

اليسار يتصدر انتخابات فرنسا واليمين المتطرف يخفق في حصد الأغلبية

تصدر تحالف اليسار الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في فرنسا، وفق نتائج أولية توقعت حصوله على ما بين ١٧٢ إلى ٢١٥ مقعدا في البرلمان الفرنسي.

وأظهرت النتائج أيضا حلول تحالف الوسط "معا من أجل الجمهورية" المدعوم من الرئيس إيمانويل ماكرون في المركز الثاني، وتوقعت حصوله على ما بين ١٥٠ إلى ١٨٠ مقعدا.

في المقابل، أخفق تحالف أقصى اليمين في الحصول على الأغلبية، حسبما كانت تتوقع بعض استطلاعات الرأي، حيث يُتوقع حصوله على ١١٥ إلى ١٥٥ مقعدا.

ووفق هذه النتائج، لن تستطيع أي من الكتل الثلاث الحصول على غالبية مطلقة في البرلمان.

ردود واستقالة

وفي أول تعليق لها على النتائج الأولية، قالت الرئاسة الفرنسية إن الرئيس ماكرون يحلل حاليا آخر نتائج الانتخابات، و«سيحترم اختيار الشعب الفرنسي بصفته الضامن لمؤسساتنا».

وأضافت أن «الرئيس تمشيا مع التقاليد سينتظر الصورة الكاملة للبرلمان قبل اتخاذ القرارات التالية اللازمة».

كما ذكرت أوساط مقربة من ماكرون أنه دعا إلى «توخي الحذر» في تحليل نتائج الانتخابات، معتبرا أن كتلة الوسط لا تزال «حية» جدا بعد سنواته السبع في السلطة.

كما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال -خلال مؤتمر صحفي- أنه سيقدم استقالته لرئيس الجمهورية صباح الغد.

وأضاف «نتائج اليوم أظهرت أنه لا يمكن أن يشكل المتطرفون أغلبية ساحقة.. اليسار المتطرف حقق نتائج تاريخية ولكل الفرنسيين أقول أحترم خياركم»، داعيا الجميع إلى العمل على «بناء نظام سياسي جديد».

كما رأى زعيم اليسار الراديكالي الفرنسي جون لوك ميلانشون أن على رئيس الوزراء الفرنسي «المغادرة»، وأنه ينبغي «للجبهة الشعبية الجديدة» متصدرة الانتخابات -التي ينتمي إليها حزبه- أن «تحكم».

في المقابل، قال رئيس حزب التجمع الوطني اليميني جوردان برديلا إن «التوافقات الانتخابية وضعت فرنسا في قبضة اليسار المتطرف.. وتحالف العار حرم الفرنسيين من سياسة إعادة التأهيل اللازمة».

وأضاف «سنبقى جاهزين لتحمل المسؤولية السياسية، ونريد السلطة لقيادة البلاد نحو النهضة»، مشيرا إلى أن الرئيس ماكرون «قرر شل مؤسساتنا، وسنكشف عملنا في المعارضة»

مشاركة عالية

وقالت وزارة الداخلية الفرنسية في وقت سابق إن نسبة المشاركة في الدور الثاني من الانتخابات بلغت ٥٩,٧١٪ حتى الساعة الخامسة مساء بالتوقيت المحلي (+٢ حسب توقيت غرينتش)، وهي النسبة الأعلى في أي انتخابات سابقة منذ ١٩٨١.

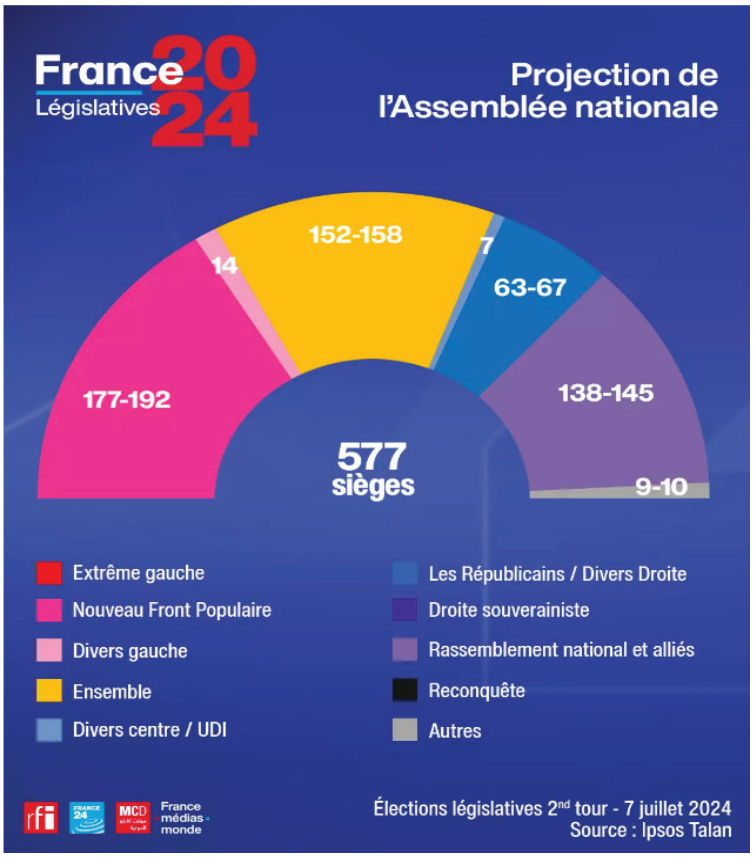

وقدرت استطلاعات رأي نشرتها وسائل إعلام فرنسية أن تبلغ نسبة المشاركة النهائية أكثر من ٦٧٪ بقليل عند إغلاق مراكز الاقتراع في تمام الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي. وقد يستمر الاقتراع في المدن الكبرى لساعة إضافية أو ساعتين، في حد أقصى.

وينتظر بعد نهاية الاقتراع أن يجتمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع رئيس وزرائه غابرييل أتال لمتابعة النتائج. وذكرت مصادر صحفية من محيط الرئيس الفرنسي أنه قد يلقي كلمة مباشرة بعد إعلان النتائج.

انتشار أمني

من جهته، قال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد درمانان -أول أمس الجمعة لشبكة «بي إف إم تي في» المحلية- إنه «سيتم نشر ٣٠ ألف ضابط من الشرطة والدرك، من بينهم ٥ آلاف في باريس، مساء اليوم الأحد».

وترجح السلطات حدوث توتر وأعمال عنف في العاصمة، وكذلك في مدن أخرى مثل ليون ونانت ورين، حيث توجد مجموعات من اليمين المتطرف واليسار المتطرف. وذكرت الشبكة أن المتاجر في باريس غطت نوافذها بالحواجز لتجنب الأضرار.

وتوجّه منذ ساعات الصباح الأولى اليوم نحو ٤٩,٥ مليون ناخب فرنسي إلى صناديق الاقتراع لتحديد النواب الـ٥٠١ الذين سيمثلونهم في البرلمان لمدة ٥ سنوات، إلى جانب النواب الـ٧٦ الذين تم انتخابهم في الجولة الأولى.

ويتنافس في هذه الجولة الثانية ١٠٩٤ مرشحا، ويتعين على الأحزاب أو التحالفات أن تصل إلى ٢٨٩ نائبا للحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان المكون من ٥٧٧ مقعدا.

مسؤول أميركي لترودو: «لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون جيش الجميع»

كان فلاديمير بوتين قد غزا للتو شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني وأرادت الدول الأعضاء في الناتو خلق تأثير رادع ضد روسيا. ثم التزمت كل دولة بإنفاق ما يعادل ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع.

ومع ذلك، وبعد مرور ١٠ سنوات، لا تزال كندا ليس لديها خطة رسمية للوصول إلى نسبة ٢٪ الشهيرة. ويتوقع تحديث السياسة الدفاعية ، الذي أعلنه الوزير بيل بلير في أبريل/نيسان، أن يبلغ الإنفاق العسكري نحو ١,٧٦٪ بحلول نهاية العقد (حالياً تبلغ نسبة الإنفاق العسكري في كندا ١,٣٧٪، وتحتل المرتبة ٢٧ من بين ٣٢ دولة في العالم).حلف الناتو.(

والأسوأ من ذلك، كما أشار أليك كاستونجواي قبل بضعة أيام، أن الدفاع الوطني لا يزال غير قادر على إنفاق كل اعتمادات الميزانية الممنوحة له.

تستفيد كندا من كونها جارة لأكبر قوة عالمية ، كما يقول السيناتور الأمريكي كيفن كريمر، في مقابلة مع راديو كندا. لكن الولايات المتحدة لا تملك الوسائل اللازمة لتكون جيش الجميع.

وفي شهر مايو، وقع السيد كريمر، مع ٢٢ زميلًا آخر - ١١ ديمقراطيًا و ٩ جمهوريين و ٢ مستقلين - على رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء ترودو لضمان احترام الحكومة الكندية لالتزاماتها العسكرية.

ويضيف: « لدي ثقة في أن كندا ستزيد من إنفاقها» . ومع ذلك، إذا لم يفعل ذلك، فإن السيناتور يتحدث بالفعل عن عواقب ضارة، بما في ذلك العزلة الدبلوماسية المحتملة .

مجتمع الأعمال يشعر بالقلق

السياسيون الأمريكيون، مثل كيفن كريمر، ليسوا الوحيدين الذين تحدثوا عن الانتقام من كندا. ويشعر مجلس الأعمال الكندي الذي يمثل العديد من كبار رواد الأعمال في البلاد، بالقلق من التداعيات التجارية المحتملة إذا لم تعلن حكومة ترودو بسرعة عن خطة للوصول إلى .2%

كما أرسل المجلس مؤخرًا رسالة إلى رئيس الوزراء، يشير فيها إلى أن مكانة كندا في العالم تضعف عندما تنصل البلاد من مسؤولياتها .

ووفقا للدبلوماسية السابقة لويز بليس، التي تعمل كمستشارة خاصة لـالتقييم القطري المشتركتجد كندا نفسها مستبعدة من غرف معينة، غرف معينة، لأنها لم تدفع تكاليف استثماراتها الدفاعية . إنها تعطي مثال التحالف العسكريأوكوس، التي وقعتها الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة لمواجهة التوسع الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتزعم

أن كندا لم تتم دعوتها فحسب، بل لم يتم تحذيرها مسبقًا.

والآن تخشى لويز بليز من العواقب الاقتصادية: فإذا كنا في وضع يسمح لنا بإعادة التفاوض على اتفاقيتنا التجارية مع الولايات المتحدة والمكسيك، فإن أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي أنفسهم هم الذين سيقيمون ما إذا كانت كندا ستفي بكلمتها. وتوضح أنه في اتفاقية التجارة الحرة، يجب علينا أن نفعل ما وعدنا به .

كما يمكن أن تزداد الضغوط على كندا في حال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق بالفعل إلى أنه قد يرفض الدفاع عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصاديحلف الناتوالذين لا يدفعون مستحقاتهم في حال تعرضهم لهجوم روسي.

وإذا تم انتخاب دونالد ترامب، كما تشير ستيفاني فون هلاتكي، الأستاذة في جامعة كوينز، فيمكننا أن نتوقع زيادة الضغوط، بل وحتى استبعاد كندا من المناقشات الرئيسية حول الأمن والدفاع.

ووفقا لها، إذا لم تدفع كندا - إذا استخدمنا كلمات دونالد ترامب - فسوف تفقد أهميتها في نظر الولايات المتحدة. وهذا أمر إشكالي.

ومنذ يناير/كانون الثاني، أطلقت حكومة ترودو عملية سحر جديدة لفريق كندا في الولايات المتحدة لتعزيز علاقاتها مع رجال الأعمال والسياسيين، في حالة فوز المرشح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني. ومن المقرر أيضًا عقد اجتماعات بين السيد ترودو وأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يومي الاثنين والثلاثاء في واشنطن.

ومع ذلك، فإن الوفد المرافق لرئيس الوزراء لم يرغب في تحديد ما إذا كان جاستن ترودو سيستفيد من وقته في قمة مجموعة العشرين.حلف الناتوفي واشنطن للإعلان عن خطة ملموسة للوصول إلى .2% ومن جانبهم، أشار المحافظون بزعامة بيير بوليفر إلى أنهم سيسعون، في حالة تحقيق فوز انتخابي، إلى احترام التزام كندا فيما يتعلق بالإنفاق مع الولايات المتحدة.حلف الناتو2% منهاالناتج المحلي الإجمالي، دون تقديم التزام صارم.

لورانس مارتن

بالتعاون مع ماري شابوت جونسون وأندريان أبابلازا

ترجمة الحدث-كندا

الحدث كندا ، مستقلة، تعنى بشؤون الجالية اللبنانية والعربية منذ ٢٠٠٥

Éditeur et
Rédacteur en chef
Raouf Najm
514.991.9550
raouf.najm@gmail.com

Conseiller à la
rédaction
مستشار التحرير
Ibrahim Ghorayeb
514.560.7309
ghorayebibrahim@gmail.com

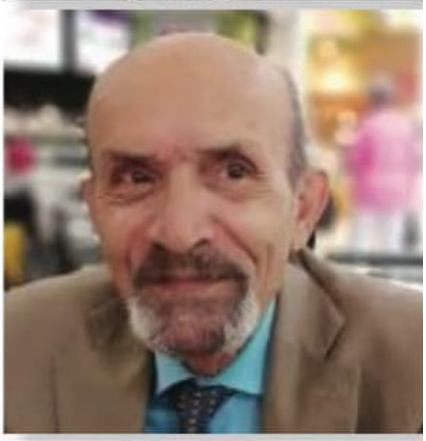

Conseiller à la
rédaction
مستشار التحرير
André Kassas
514.907.0909

Conseiller communautaire
تحقيقات وشؤون جاليويه
Halim Karam
514.865.8133
halimgkaram@yahoo.ca

كل ما يُنشر هو على مسؤولية صاحب المقال ولا يعبر عن رأي الجريدة وبالتالي هي غير مسؤولة وتفتح المجال للرد عملاً بحرية التعبير.

أفران حداد

عنوان واحد لكل مناسباتكم وحفلاتكم

مأكولات لبنانية-أرمنية-عربية-غربية

Le seul et unique Boulangerie Haddad sur boulevard Laurentien, la boulangerie originale du Moyen-Orient à Montréal, sert avec joie des spécialités culinaires authentiques arméniennes et du Moyen-Orient depuis 1998. Forts de plus de 50 ans de tradition et de recettes familiales.

Traiteur

ليس لدينا فرع آخر

12186 Blvd. Laurentien, Montréal, Québec, H4K 1M9
(514)745-5221